



المرصد الإنساني الأرض الفلسطينية المحتلة

آب 2007

عدد 16

لمحة عامة – القضايا الأساسية

الإغلاق المستمر لمعابر غزة

إن الإغلاق المستمر لنقاط العبور الأساسية في غزة على كارني و رفح، كان له تأثير كبير على حياة السكان في غزة و البالغ عددهم 1.4 مليون نسمة. تم تفعيل الإغلاق منذ شهر حزيران لاحقاً لانتصار حركة حماس على قوات فتح الذي أدى إلى انهيار آليات التنسيق بين الإسرائيليين و الفلسطينيين على المعابر.

بتاريخ 9 حزيران، تم إغلاق معبر رفح الذي يخدم كنقطة الدخول و الخروج الأساسية إلى العالم الخارجي. و الإغلاق المفاجيء للمعبر في أوائل شهر حزيران ترك آلاف الفلسطينيين محجوزين في المنطقة الجنوبية للحدود في مصر، غير قادرين على العودة إلى منازلهم و عائلاتهم في غزة. بين 29 تموز و 12 آب، تم توفير نقطة عبور بديلة لعدد 6374 مسافر فلسطيني إلى إسرائيل من مصر من خلال معبر نتزانه في العوجة. و من ثم يسافر هؤلاء إلى معبر إيريز بالحافلة و منه يتابعون رحلتهم إلى غزة. بتاريخ 26 و 30 آب، تم توفير طريق مماثل فقط للمغادرين من غزة.

يستمر اقتصاد غزة بالتقلص يوميا نتيجة لعدم إمكانية القطاع الخاص على الحصول على المواد الخام و ممارسة عملية التصدير من خلال معبر كارني. في تقرير أصدره مركز التجارة الفلسطيني "بال تريد"، بتاريخ 14 آب، تم تأكيد الاتجاهات التالية:

- 85% من الأعمال الصناعية تم إغلاقها مؤقتا و تبطل أكثر من 35000 عامل. كما تبطل 35000 عامل آخرين يعملون في القطاعات الأخرى بما فيها البناء و التجارة و الخدمات.
- تقدر الخسارات الكامنة، المباشرة و غير المباشرة، بحوالي 35 مليون دولار أمريكي، بالإضافة إلى 8 مليون دولار أمريكي في قطاع الأثاث، 15 مليون في قطاع الألبسة و النسيج و 3 مليون في قطاع الأغذية المصنعة. و قدر القطاع الزراعي خسارته في التصدير بمبلغ 16 مليون دولار أمريكي.
- نتيجة لنقص المواد الخام، تم إيقاف 95% من مشاريع البناء بقيمة 160 مليون دولار أمريكي، بالإضافة إلى 93 مليون دولار أمريكي من المشاريع التابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين.

(لمزيد من المعلومات المتعلقة بمرور السلع من معابر غزة، يرجى النظر إلى الجزء المتعلق بحوادث التأخير).

محطة توليد الطاقة الكهربائية في غزة

بتاريخ 16 و 17 آب، قام الجيش الإسرائيلي بإغلاق أنابيب الوقود في ناحل عوز لأسباب أمنية، و إعيد فتحها بتاريخ 19 آب. و من ثم قام الاتحاد الأوروبي بقطع الوقود الموفر، و ترك معظم سكان غزة يواجهون انقطاع في التيار الكهربائي لمدة تفوق 12 ساعة يوميا. كما انخفضت كميات المياه الموفرة من 2-3 ساعات يوميا. و بالرغم من إعادة ضخ الوقود من قبل الاتحاد الأوروبي بتاريخ 22 آب، لا تزال محطة الوقود تواجه مشكلة في السعة بسبب تشغيل فقط اثنين من الأربعة محركات حاليا. بتاريخ 7 آب، تم شحن أحد المحركات إلى إسرائيل لإجراء الخدمات عليه و صيانتته ولم يتم إرجاعه لغاية الآن. لا يزال المحرك الرابع عاطل عن العمل بانتظار نقله إلى إسرائيل لكي تجرى عليه خدمات الصيانة فورا.

إضرابات موظفو البلديات

شهدت بلدية مدينة غزة إضرابا بين 11 و 23 آب، و تم تنفيذ إضرابات أخرى لمدة قصيرة في شمال غزة و خان يونس. كان الإضراب الذي نفذه 1870 موظف في بلدية مدينة غزة نتيجة لعدم تسديد رواتبهم التي لم يتلقونها منذ بداية العام. 80% من دخل البلديات يأتي من تكاليف الخدمات، و حاليا، نسبة جمع هذه التكاليف هي فقط 15% بسبب انتشار ظاهرة الفقر لدى السكان. خلال فترة الإضراب، توقفت خدمات جمع النفايات مما أدى إلى تجمع حوالي 600 طن من القمامة يوميا في شوارع مدينة غزة.

تم التوصل إلى اتفاقية بين العمال و السلطة الفلسطينية لتسديد رواتب شهر كانون الثاني. و خلال فترة الإضراب عم القلق تجاه انتشار الأمراض المعدية. من خلال بيانات جمعتها أقسام الصحة التابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين تبين أن ظاهرة مرض الإسهال عند الأطفال بقيت في اختلافها الموسمي الطبيعي. يطالب عمال البلديات برواتبهم لشهر شباط و يهددون بإجراء إضراب آخر إذا لم يتم تسديد هذه الرواتب خلال شهر أيلول. إذا استمر الوضع من غير حل و استمر تنفيذ الإضرابات لفترات طويلة، قد تظهر قضايا صحية خطيرة كانتشار مرض التيفوئيد و التهاب الكبد و أمراض الجلد.

إضراب عمال اتحاد الصحة في غزة

دعت اتحادات الصحة المحلية الفلسطينية (باستثناء اتحاد الممرضين) إلى تعليق العمل لمدة ساعتين يوميا في القطاع الصحي في غزة في الفترة بين 14 و 16 آب. و وفقا للاتحادات، تمت الدعوة إلى الإضراب للاحتجاج على الممارسات التي تنفذها حماس ضد عمال الصحة. و استجابة لذلك، قامت حماس بتعيين متبرعين لتغطية أجزاء من الدوام في أقسام الصحة. بتاريخ 19 آب، قامت الاتحادات بتصعيد الإضراب و تعليق جميع الخدمات باستثناء الخدمات الطارئة لبعيد الساعة 11 صباحا لغاية تاريخ 23 آب. بتاريخ 26 آب، طالبت الاتحادات بتسديد إضافي للإضراب لغاية تاريخ 13 أيلول باستخدام الإجراءات نفسها. كانت هناك استجابة قوية للدعوة إلى الإضراب، و 95% من موظفي كافة القطاعات الصحية خضعوا له، بالإضافة إلى عدد من الممرضين، بالرغم من أن اتحاد التمريض لم يشترك في إصدار هذه الدعوة. أيضا قامت الاتحادات المضربة بمطالبة الأطباء و الصيادلة بتخفيض تكاليف الاستشارات في عياداتهم الخاصة و أسعار الأدوية في الصيدليات لكي يتمكن الأشخاص من اكتساب الخدمات و شراء الأدوية.

الإغلاق يؤثر على الموسم الزراعي المقبل في قطاع غزة

تشكل دورة الخريف حوالي 80% من إنتاج محصول غزة الذي يتم تصديره و ذلك المباع في الأسواق المحلية. أدى الإغلاق إلى ارتفاع تدريجي في نقص الطاقة الزراعية، بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار و إنتاجية القطاع المتدنية. فعلى سبيل المثال، ارتفعت أسعار الأسمدة الزراعية و غذاء الحيوانات و الدجاج في شهر آب بنسبة 20%، 43% و 26% على التوالي مقارنة مع نسبة الأسعار قبل فترة الأزمة. و في معظم الحالات، إذا كانت الطاقة موجودة فعليا، الإنخفاض في مدخول المزارعين يجعلها صعبة المنال اقتصاديا. أدى الإغلاق إلى تقاوم تنفيذ مشاريع الغوث الزراعي المقدمة من المنظمات الوطنية و الدولية إذ لم يكن باستطاعتها إدخال المواد المطلوبة لتنفيذ هذه المشاريع، مثل العلف للمواشي و الأسمدة الزراعية و البذور و الشتل و المواد المعدنية و البلاستيكية للدفنات و الطاقات لأبار المياه و المزارع الحيوانية، و الإسمنت و المولدات الكهربائية لأبار المياه، الخ.

حوالي 23000 مزارع و 43000 عامل في المزارع (خاصة مربّي المحاصيل التي يتم تسديد ثمنها عند الشراء مباشرة، أصحاب المزارع الصغيرة و المزارع الحيوانية) يتأثرون مباشرة بالإغلاق المشدد. و بما أن هناك نشاطات اقتصادية بديلة محدودة للمزارعين في قطاع غزة، يبدو أن معظمهم قرروا البقاء في أشغالهم على أمل أن يتم رفع الإغلاق. إن العوامل التي تضغط على رفع الإغلاق - الشركات الإسرائيلية التي خسرت المستهلكين من غزة و فرصة الحصول على السلع الزراعية الرخيصة للموسم الزراعي لعام 2007-2008 - في منافسة مع سياسة العزل الحالية. و برغم ذلك، يحاول بعض المزارعين التخفيف من المخاطرة من خلال تحويل أنماط إنتاجهم. على سبيل المثال، حوالي 400 دونم من الأراضي التي كان يتم زرع البندورة الصغيرة فيها (محصول للتصدير) يتم فيها حالياً زرع البندورة العادية بسبب وجود فرصة أكبر لبيعها في الأسواق المحلية. في حال استمرار سياسة الإغلاق الحالية، هذا الاتجاه الغير مؤكد لعملية الإنتاج و المصحوب بالأسعار الآخذة في الإرتفاع، سيؤدي إلى تدهور إضافي في القطاع بأكمله (إجمالي قيمة حوالي 207 مليون دولار أمريكي في عام 2005-2006، منها 121.3 مليون دولار أمريكي للإنتاج الزراعي و 79.6 مليون للمواشي و 6.1 مليون دولار أمريكي للأسماك).

العام الدراسي الجديد يولد حمل اقتصادي إضافي على العائلات

أعلنت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين ان مع بداية العام الدراسي الجديد بعض العائلات القائمة في مدينة بيت لحم و ضواحي القدس قالت أنها غير قادرة على تسديد التكاليف الأساسية لمدارس أطفالها (40 شيقل). انخفضت نسبة شراء القرطاسية و تقوم العائلات بشراء ما يطلبه المعلمين و تتجنب صرف المال على الحقائب و المواد الإضافية. كما أن بعض العائلات تنتظر الحصول على تبرعات عينية من المؤسسات الخيرية أو المنظمات الأجنبية. ذكرت امرأة لاجئة أن إبنتها و ابنتها رفضوا الذهاب إلى المدرسة في اليوم الأول بسبب عدم قدرتها على شراء كتب اللغة الإنجليزية لهم.

لمحة عامة – التركيز على المناطق

الضفة الغربية و القدس الشرقية

إغلاق حاجز العسيرة الشمالية العسكري و تأثيره على المساعدات الإنسانية

منذ بداية الإنتفاضة الحالية، تم إغلاق حاجز عسيرة الشمالية العسكري القائم شمال مدينة نابلس و إيقاف حركة الفلسطينيين من خلاله. و لكن خلال ال 18 شهر الماضية، قام الجيش الإسرائيلي بالسماح للمنظمات الإنسانية و سيارات الإسعاف استخدام الحاجز العسكري. و خلال الأسبوع الأخير من شهر آب، تم تغيير هذه السياسة و تم إغلاق الحاجز العسكري في وجه الجميع باستثناء سيارات الإسعاف في الحالات الطارئة.

نتيجة للإغلاق، من الصعب الوصول إلى المجتمعات القائمة في شمال غرب نابلس و تضطر المنظمات الإنسانية إلى أخذ طريق التفافي طويل من خلال البدهان. و بذلك تزداد مسافة السفر بين نابلس و قرية عسيرة الشمالية من 5 كم إلى حوالي 25 كم، و القضية كذلك بالنسبة للمسافة بين نابلس و قرى بيت إمرين، نصف جبيل و اجنيسينا. هذا الوضع بالذات سيعطل عمل منظمة الأمم المتحدة لإغاثة و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين و برنامج الغذاء العالمي القائمين على تقديم الخدمات للمجتمعات المحلية في تلك المناطق.

منذ أن تم فتحه لمرور المنظمات الإنسانية، كان عسيرة الشمالية من أصعب الحواجز العسكرية القائمة في شمال الضفة الغربية. فقد تم تكرار و مرارا إما منع المركبات التابعة للأمم المتحدة من المرور أو السماح لها بالمرور بعد تدخل المكتب الإسرائيلي للتنسيق بين المناطق في نابلس. في شهر آب، ضيقت المنظمات الإنسانية وقتها على حاجز عسيرة الشمالية العسكري أكثر من أي حاجز آخر قائم في محافظة نابلس. و عندما تم طرح الموضوع في الماضي للمكتب الإسرائيلي للتنسيق بين المناطق، كانت الاجابة عادة أنه سيتم إعلام الجنود القائمين على الحواجز العسكرية بشكل أفضل في المستقبل. و بدل من تنفيذ ذلك، أصبح الحاجز العسكري مغلقا حاليا في وجه المنظمات الإنسانية. و عندما قام مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بالإستفسار عن سبب الإغلاق، استجاب مسؤول في المكتب الإسرائيلي للتنسيق بين المناطق أن الأمر يعود لأسباب أمنية لا يحق له الكشف عنها.

ارتفاع مستوى الصراع في محافظة قلقيلية

منذ شهر حزيران، ارتفع عدد العمليات التي ينفذها الجيش الإسرائيلي و عدد الحواجز الطيارة و مستوى العنف الداخلي و عدد الإصابات في محافظة قلقيلية من حيث إجمالي الأرقام و بالمقارنة مع المحافظات الأخرى. خلال شهر آب، 54% من الحواجز العسكرية التي نصبها الجيش الإسرائيلي في شمال الضفة الغربية كانت في قلقيلية (142 من 264). و من بين كافة الفلسطينيين الذين أصيبوا خلال اشتباكات مع الجيش الإسرائيلي، 43% منهم كانوا من قلقيلية. و سجلت المحافظة أعلى نسبة للعنف الداخلي: 33% من كافة الحوادث في شمال رام الله.

بتاريخ 29 آب، قام الجيش الإسرائيلي بتنفيذ عملية ضخمة في قلقيلية تم فيها إصابة 20 فلسطيني، 15 منهم من جراء الرصاص المعدني المطلي بالبلاستيك و 5 منهم بسبب استنشاق الغاز، و 10 من المصابين كانوا من دون سن 18. و خلال العملية ذاتها، قام الجيش الإسرائيلي بهدم 6 منازل، 5 منهم مأهولين، و إحداث تخریب إضافي لأراضي يملكها فلسطينيين. وفقا للجيش الإسرائيلي، تم تنفيذ العملية بهدف اعتقال 6 نشيطين مطلوبين تابعين لحركة حماس. و لكن العملية فشلت، ولا يزال هؤلاء المطلوبين غير معتقلين.

صعوبات تؤثر على موسم العنب في بيت لحم و منطقة الخليل

تأثر المزارعون في منطقة بيت لحم و الخليل كثيرا بسبب عدم قدرتهم على تسويق حصاد العنب بشكل فعال نتيجة للإغلاقات الإسرائيلية الداخلية المشددة، و منعهم من الوصول إلى أراضيهم، خصوصا تلك القائمة حول المستوطنات الإسرائيلية، و خسارتهم للأسواق في إسرائيل و غزة و شمال الضفة الغربية التي كانوا يعتمدون عليها لبيع محصولهم.

من القضايا الأساسية هي أن الأسواق الداخلية غير قادرة على توفير الأسعار الملائمة لموسم العنب. فعلى سبيل المثال، لدى قرية الخضر في منطقة بيت لحم كروم عنب مزروعة على أراضي تفوق مساحتها 20000 دونم. و كان يتم تسويق هذا العنب في إسرائيل و بعضه كان يتم تصديره إلى الخارج. لكن نتيجة لسياسة الإغلاق و عدم القدرة على الوصول إلى الأسواق المختلفة، يتم تسويق معظم المحصول في منطقة بيت لحم بسعر 1.5 شيقل للكغم (للعنب ذو جودة عالية). في محافظة الخليل خصوصا في بيت أمر و المجتمعات التي تقع في ضواحي مدينة الخليل مثل البقاع و البويرة و وادي الغروس ، هناك بعض الحالات التي فضل فيها المزارعين عدم قطف العنب إذ لم تكن العملية مجدية اقتصاديا أن يتم توظيف عمال لقطف العنب، و استئجار الصناديق التي يتم جمع العنب فيها و دفع تكاليف المواصلات إلى الأسواق مقابل سعر للكغم لا يغطي تكاليف التعبئة.

كما أن هناك عامل آخر يؤثر على أسواق العنب و هو المنافسة العالية مع العنب الذي يحصده المستوطنين الإسرائيليين. ففي منطقة بيت لحم، تنتج المستوطنات مئات الأطنان من العنب الذي يتنافس مع المنتجات الفلسطينية. و أخيرا، أدت الإغلاقات الداخلية التي فرضتها إسرائيل إلى انخفاض في أسواق العنب (بالإضافة إلى أنواع الفواكة و الخضار الأخرى). مثالا على ذلك هو استمرار الإغلاق المفروض على سوق الخضار في بيت أمر (الذي كان يعد سوق أساسي للعنب) بالرغم من الترميم الذي أجري عليه من قبل اللجنة الدولية للصليب الأحمر عام 2006.

حماية المواطنين

تحليل ظاهرة حماية المواطنين

في شهر آب، قتل 47 فلسطيني على يد الجيش الإسرائيلي، مما شكل ارتفاعاً بنسبة 62% في إجمالي عدد القتلى الذين سقطوا في الشهر الماضي. بذلك وصل عدد القتلى الفلسطينيين في عام 2007 من جراء الصراع المباشر إلى 232، وهذا العدد أعلى من ذلك الذي سجل لعام 2005. و مماثلة للنمط الذي تم ملاحظته خلال الأشهر الثلاثة الماضية، شكل عدد الفلسطينيين الذين قتلوا في قطاع غزة من جراء الصراع المباشر نسبة أكثر من 75% من عدد القتلى في الشهر الحالي. تقريباً نصف القتلى (49%) كانوا من محافظتي شمال غزة و خان يونس. في الضفة الغربية، سجلت محافظات نابلس و جنين 60% من عدد القتلى من جراء الصراع المباشر. كما شكل عدد القتلى من جراء الصراع المباشر و العنف الداخلي نسبة 73% و 19% على التوالي من إجمالي عدد القتلى، و شكل العنف بين الفصائل نسبة 42% من الفلسطينيين الذين قتلوا من جراء العنف الداخلي (5 من 12).

مقارنة مع شهر تموز 2007، كان هناك ارتفاع مضاعف في عدد الفلسطينيين الذين أصيبوا من جراء الصراع المباشر (154 مقابل 67)، و من بين هؤلاء، نسبة 83% أصيبوا من قبل الجيش الإسرائيلي. تم تحقيق أكثر من 60% من هذا الارتفاع في الضفة الغربية، و هذا يطابق الاتجاه العام في التوزيع الجغرافي للإصابات: إجمالاً، احتوت الضفة الغربية على معظم الإصابات الشهرية و شكلت 61% من الفلسطينيين الذين أصيبوا من جراء الصراع المباشر منذ شهر كانون الثاني 2005. في نفس الوقت، و خلال الشهر الحالي، تقريباً تضاعف عدد الفلسطينيين الذين أصيبوا من جراء الصراع المباشر و وصل إلى 126، 47% منه نتيجة للاشتباكات بين الفصائل. من ناحية أخرى، و لأول مرة منذ شهر نيسان 2007، كان هذا الرقم أقل من عدد الفلسطينيين الذين أصيبوا خلال الصراع المباشر.

في شهر آب 2007، أصيب 54 إسرائيلي، بالإضافة إلى 40 أصيبوا خلال اشتباكات بين مؤيدي المستوطنين الإسرائيليين و الشرطة الإسرائيلية عندما قام الجيش الإسرائيلي و الشرطة الإسرائيلية باستخدام القوة لطردهم من مستوطنتين من سوق الخضار القائم في منطقة د2 في مدينة الخليل بتاريخ 7 آب.

عدد القتلى الإسرائيليين و الفلسطينيين منذ عام 2000 – اتجاهات أساسية

بين التقرير الأخير لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة ما يلي:

- إجمالي عدد الإسرائيليين الذين يتم قتلهم من قبل جماعات فلسطينية مسلحة أخذ في الانخفاض، بينما بقي إجمالي عدد الفلسطينيين الذين يتم قتلهم من قبل قوات الأمن الإسرائيلية مرتفعاً. في عام 2007، كان هناك 25 قتيل فلسطيني مقابل قتيل إسرائيلي واحد مقارنة مع عام 2002 عندما كانت هذه النسبة 1:2,5.
- كان أغلب الأشخاص الذين قتلوا في الصراع من المدنيين الغير مشتركين في القتال. و من بين الإسرائيليين، 69% كانوا من المدنيين، و من بين الفلسطينيين (المعروف وضعهم) 59% كانوا من المدنيين.
- الأغلبية العظمى لعدد القتلى الفلسطينيين، الناتج عن الصراع و العنف الداخلي على السواء، كانت في قطاع غزة. في عام 2007، شكلت هذه الأغلبية نسبة 67% من مجمل عدد القتلى من جراء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. في نفس الوقت، و في عام 2007، 95% من عدد القتلى الناتج عن العنف الداخلي تم في غزة.
- في عام 2007، نتج عن العنف الداخلي عدد أكبر من القتلى الفلسطينيين مقارنة مع العدد الناتج عن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. و لغاية عام 2005، نتجت معظم الوفيات من مقتل العملاء المشكوك فيهم. و حالياً، العنف بين الفصائل، و بدرجة أقل، العداء العائلي، هو السبب الأساسي للوفيات الداخلية.
- في عام 2007، كان هناك ارتفاع حاد في عدد ما يسمى "بجرائم الشرف" في قطاع غزة، حيث تم التبليغ عن 14 قضية لتاريخ اليوم، مقارنة مع 4 قضايا خلال عام 2006.

انتهاك الحق لتلقي العلاج الطبي

ارتفع عدد وفيات الأشخاص الذين حرموا من عبور الحاجز العسكري الإسرائيلي. و تم آخر حادث في شهر آب عندما توفيت امرأة (76 عام) من برطعة الشرقية (منطقة جنين) تعاني من مشاكل في القلب بعد أن قام جنود إسرائيليون قائمين على بوابة الجدار الفاصل برفض مرورها للوصول إلى المستشفى في جنين.

و منذ بداية الإنتفاضة الثانية في عام 2000، توفي 48 فلسطيني بعد منعهم من عبور حواجز إسرائيلية عسكرية. و الأغلبية العظمى من هذه الوفيات (34) تمت خلال عامي 2001 و 2002. و متابعة لإدانة دولية، انخفض عدد الوفيات بشكل كبير إلى معدل 2-3 سنويا. من تاريخ 1 كانون الثاني إلى 31 آب 2007، توفي 5 أشخاص بسبب عدم قدرتهم الوصول إلى العناية الطبية. و يتوافق هذا العدد مع ارتفاع مزعج في عدد حوادث التأخير و حرمان سيارات الإسعاف من عبور الحواجز العسكرية. في عام 2006، حقق معدل شهري وصل إلى 10 حوادث تأخير أو حرمان مرور سيارات الإسعاف. في عام 2007، وصل المعدل الشهري لمثل هذه الحوادث إلى 53.

وفقا للقانون الإنساني الدولي، هناك التزام ضمان توفير الحماية و الاحترام للمرضى و المسنين و الضعفاء و النساء الحوامل. يدعي الجيش الإسرائيلي أنه تم تبليغ الجنود بإجراءات خاصة بشأن الأشخاص الذين يحتاجون العلاج الطبي لتسهيل عبورهم على الحواجز العسكرية. وبواسطة تعويق سيارات الإسعاف و منع الأشخاص من الوصول إلى العناية الطبية في الحالات الطارئة، لا يرتكب الجنود انتهاك لهذه الإجراءات فحسب بل أيضا يساهمون في الوفاة الغير ضرورية للمرضى و الجرحى.

حماية الطفل

" حماية الطفل تضم استراتيجيات و نشاطات تهدف إلى حماية الأطفال من دون سن 18 من الإساءة و الاستغلال و العنف "

لا زال الأطفال دون سن 18 ضحايا العنف الإسرائيلي الفلسطيني والعنف داخل المجتمع الفلسطيني. قرار رقم 1612 التابع لمجلس الأمن في الأمم المتحدة و الذي تم تبنيه بتاريخ 26 تموز 2005 يبحث على ضرورة حماية الأطفال خلال الصراع المسلح. تستخدم مؤشرات هذا الجزء لرصد حقوق الأطفال لحمايتهم كما نص في القرار.

في شهر آب، كان هناك ارتفاع بقيمة ثلاثة أضعاف في عدد الأطفال الفلسطينيين الذين قتلوا مقارنة مع شهر تموز (11 مقابل 4)، و وصول عدد هذه الوفيات في عام 2007 إلى 70، 47% منهم تم قتلهم على يد الجيش الإسرائيلي، 44% على يد الفلسطينيين، و 9% من جراء المعدات الحربية التي لم تتفجر. في شهر آب، قام الجيش الإسرائيلي بقتل 8 أطفال، و إثنين آخرين لقوا مصرعهم من جراء صاروخ قسام تفجر في منطقة فلسطينية، و آخر قتل خلال العنف الداخلي. و من هؤلاء الذين قتلوا على يد الجيش الإسرائيلي، إثنين منهم (9 و 12 سنة) وزُعم أنهم كانوا موجودين بالقرب من قاذفة للصواريخ و أصيبوا بصاروخ أرضي أطلقه الجنود القائمين على النقطة الحدودية في شمال بيت حانون.

و خلال الشهر، أصيب 23 طفل فلسطيني نتيجة للصراع المباشر مع إسرائيل (21 من قبل الجيش الإسرائيلي و 2 على يد المستوطنين الإسرائيليين)، مما يشكل ارتفاع بنسبة 53% مقارنة مع الأطفال الذين أصيبوا على يد الجيش الإسرائيلي (12) و المستوطنين الإسرائيليين (3) في شهر تموز. تم إصابة 5 أطفال بالرصاص الحي، و 8 منهم بالعبوات المعدنية المطلية بالبلاستيك، خلال عملية عسكرية في مدينة قلقيلية، و 6 منهم بالرصاص المعدني المطلي بالمطاط. تم أيضا إصابة 12 طفل آخرين في شهر آب، من بينهم 7 من جراء العنف بين الفصائل. في عام 2007، 66% من إصابات الأطفال الفلسطينيين تمت على يد الجيش الإسرائيلي، 16% على يد الفلسطينيين، 10% من جراء المعدات الحربية التي لم تتفجر، و 8% على يد المستوطنين الإسرائيليين. لم يتم قتل أو إصابة أي طفل إسرائيلي خلال شهر آب.

في عام 2007، تأثر 425 شخص من جراء عملية هدم البيوت، 40% منهم (170) أطفال. يتم حاليا حجز 328 طفل فلسطيني في السجون الإسرائيلية، بالإضافة إلى 10 أطفال محكومين إداريا من غير تهم.

العنف و الممتلكات الخاصة

الحوادث المتعلقة بالمستوطنين

تصاعد الحوادث الناتجة عن عنف المستوطنين

شهد تموز و آب أعلى معدل لحوادث المستوطنين لعام 2007، 37 و 30 حادث على التوالي، و سجل ارتفاع كبير مقارنة مع الأشهر الماضية (15 في أيار و 17 حادث في حزيران). كما كان عدد الحوادث الناتجة عن المستوطنين في شهري تموز و آب أعلى من معدله الشهري لعام 2006 (20). و كما يبين الجدول التالي، مجموع الحوادث التي تؤدي إلى إصابات فلسطينية و تخريب للممتلكات الفلسطينية أخذ في الارتفاع.

بتاريخ 2 آب، قام مستوطنان إسرائيليان من نقطة حدود ميتسبي يائير في جنوب الخليل بالهجوم على مركبة تابعة لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية كانت تقل 3 موظفين من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية و صحفيين إسرائيليين. قام مستوطن بكسر الزجاج الأمامي للمركبة مما أدى إلى إصابة موظف من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في عينه، بينما قام الآخر بوضع حجارة كبيرة حول دوليب المركبة. قام الجيش الإسرائيلي و الشرطة الإسرائيلية بالتدخل و حجز مستوطنين تم إطلاق سراحهم لاحقاً بكفالة 3000 شيقل.

إن قضية عنف المستوطنين ضد المدنيين الفلسطينيين ستكون مسألة تستدعي للقلق خلال الأشهر القادمة بينما يشغل الفلسطينيون في جميع أنحاء الضفة الغربية في حصاد موسم الزيتون.

حوادث التأخير

معاير غزة

- تم إغلاق معبر كارني، المعبر التجاري الأساسي لقطاع غزة، منذ 12 حزيران. و يتم تشغيل حزام نقال واحد مرتين في الأسبوع لنقل سلع حبوب القمح و غذاء الحيوانات إلى غزة. كما تم منع دخول الأنواع الأخرى من المنتجات و المواد إلى غزة من خلال معبر كارني و منع خروج الصادرات من خلال المعبر.
- في شهر آب، تم إدخال 2468 شاحنة محملة بالبضاعة إلى غزة مقارنة مع 3190 شاحنة في شهر تموز. و من هذا المجموع، كانت 171 شاحنة تقل السلع الإنسانية و 2297 منها تقل السلع التجارية. تم إدخال الأغلبية العظمى من هذه الشاحنات من خلال صوفا (1848) و الصغرى منها من كيريم شالوم (421) و كارني (199). بتاريخ 27 آب، تم إخراج السلع المصدرة من غزة من خلال كيريم شالوم و لأول مرة (و آخر مرة) منذ 11 حزيران.
- باستمرار الإغلاق على معبر كارني، تخدم معاير صوفا و كيريم شالوم كنقاط العبور البديلة للمعدات الإنسانية و التجارية التي يتم إدخالها إلى غزة. تشكل المعدات الإنسانية (85% منها غذاء معظمه مقدم من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين و برنامج الغذاء العالمي) أقل من 10% من المجموع. و تشكل المعدات التجارية باقي المجموع. بتاريخ 27 آب، تم تصدير 130 طن من البطاطا من خلال كيريم شالوم إلى الأردن.

الحالة الاقتصادية الاجتماعية

بينت أرقام أخيرة للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول الشباب الفلسطيني (بين الفئة العمرية 15 إلى 29 عام) ما يلي:

- 37% من الشباب القائمين في المناطق الفلسطينية المحتلة عاطلين عن العمل حالياً، مع معدلات أعلى للنساء (45%) مقارنة مع الرجال (36%).
- 24% من الشباب غير راضين بوظائفهم الحالية بسبب الأجور المتدنية.
- 54% من العائلات الفلسطينية التي يرأسها شباب تعيش في الفقر (تعريف الدخل) و 39% منها تعيش في الفقر الشديد.
- ثلث الشباب يفكرون في الهجرة، خصوصاً لأسباب اقتصادية، و بسبب انعدام الأمان و الأمن. هذه النسبة أعلى عند الرجال (45%) مما هي عند النساء (18%).

براهين حول البطالة و الفقر و التغيرات الاجتماعية الثقافية

في حزمة و عناتا - حيث أدت عملية بناء الجدار الفاصل إلى قطع العلاقات الاقتصادية التقليدية مع القدس - أصبح الرجال من غير اللاجئين، و المتزوجين من نساء لاجئات يطلبون من زوجاتهم التسجيل في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين لكي يحق لهم الحصول على المساعدات. يضطر الأبناء الكبار التابعين للعائلات اللاجئة بشكل مستمر إلى ترك مدارسهم لدعم عائلاتهم. و هذا الأمر دارج حتى عند الطلاب الأذكاء الذين يضطرون إلى التخلي عن فكرة التعليم الأعلى من أجل دعم عائلاتهم. كما تم التقرير أنه في بعض الأحيان يتم تزويج البنات في سن المدارس كوسيلة لتخفيض المصروف العائلي.

ذكرت العائلات الفقيرة القائمة في ضواحي القدس عن وجود مستويات أقل من المساعدات المقدمة من المؤسسات الخيرية مقارنة مع فترة رمضان في العام الماضي. كما ذكرت عن انخفاض مستوى التضامن و الدعم على المستوى المجتمعي. تتقدم النساء من العائلات الأكثر احتياجاً من المؤسسات الخيرية في القدس لطلب الغذاء لأطفالهم. و ذكر موظفو وكالة الأمم المتحدة لإغاثة و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين أن نساء من القرى الريفية حضروا إلى نقاط التوزيع قبل موعد توزيع السلع بأربعة ساعات.

في أوائل شهر آب، تم تسجيل ارتفاع بنسبة 30% في سعر الخبز في الضفة الغربية، و على وجه خاص، بتاريخ 7 آب، ارتفع سعر ربة الخبز التي تحتوي على 10 قطع من الخبز من 3 إلى 4 شاقل. وفقاً لسكان بيت لحم، ارتفعت أسعار السلع الغذائية الأساسية (خصوصاً القمح و الأرز و منتجات الألبان) خلال النصف الثاني من الشهر و ارتفع سعر لحم الدجاج من 6 شاقل للكغم إلى 11 شاقل. وفقاً للعاملين الاجتماعيين في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين، بعض العائلات غير قادرة على شراء أكثر من وجبة في اليوم تفتقر إلى المواد المغذية. و يمكن الاستنتاج أن رزم المعونات الغذائية، بالإضافة إلى كميات كبيرة من الطحين، أصبحت وسيلة أهم لدعم الدخل العائلي.

نسبة بيع المعونات الغذائية آخذة في الانخفاض بسبب تدهور أحوال المستفيدين. ذكر لاجئون قائمين في شمال الضفة الغربية أن أيام التوزيع أصبحت لها مكانة أكبر "كفعالية ذات أهمية". و لكن بعض المستفيدين من المعونات الغذائية يعترفون أنهم يقومون ببيع سلع غذائية معينة لكي يستطيعوا تسديد تكاليف العلاج الطبي. و قال لاجئين من شمال الضفة الغربية أنهم يشربون أطفالهم الشاي بدل الحليب لأنهم غير قادرين على شراء الأخير، وقيمة مسحوق الحليب الموجودة في رزمة المعونات الغذائية أصبحت تقدر بشدة. في مدينة بيت لحم، لوحظ تواجد نساء غير اللاجئات في نقاط توزيع الغذاء التابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين يحاولن شراء السلع من اللاجئين لأن سعره أقل من سعر الأسواق.

بالرغم من الانخفاض الكبير في مساعدات الزكاة لأرامل الشهداء خلال الأشهر الأخيرة الماضية، عبرت بعض النساء من طولكرم عن رأيهن و قالن أنه من الأسهل لهن الحفاظ على معيشتهن كأرامل لشهداء من أن يكونوا زوجات لرجال عاطلين عن العمل. و يقول بعض العمال من طولكرم أنهم يشتغلون بمعدل يومي في الشهر بأجور متدنية

للغاية. كما قامت شركة معروفة و مجدية نسبيا بإغلاق أبوابها في بلدة طولكرم، و بالتالي خسر العمال أشغالهم و هاجر مالك الشركة. أصبحت الرغبة في مهاجرة البلاد مسألة دارجة و منتشرة.

يجد اللاجئون القائمين في القرى الواقعة على الحدود صعوبة في دفع أجرة المواصلات حتى إلى الأماكن المجاورة، حيث تقوم العيادات المتنقلة التابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين بتوفير الخدمات. كما تم التقرير أنه حتى الأشخاص الذين يعيشون على بعد 80 كم، خصوصا النساء الحوامل، أصبحت لديهم اعتماد أكبر على الخدمات المقدمة في مستشفى قلقيلية التابع لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين. تشير ملفات مستشفى قلقيلية أنه خلال الفصل الأول من عام 2007، كان هناك ارتفاع بنسبة 13.6% في عدد الولادات التي تتم في المستشفى، مقارنة مع الفترة نفسها في العام السابق 2006.

كما تم التقرير أن الصعوبات الاقتصادية تؤدي إلى ارتفاع في سن الزواج عند الرجال، و على نحو مخالف، تشير بعض البيانات أن النساء غالبا يتزوجن في سن مبكر. يعترف الرجال الشباب بعدم قدرتهم على إعالة زوجة لهم و أنهم يرفضون وضع ابنة فلان في وضع لا يقبلون به لأخواتهم.

الصحة

"الصحة لا تنحصر في غياب المرض أو العجز بل هي عبارة عن رفاه جسدي و نفسي و اجتماعي تام."

تأثير إضراب اتحادات الصحة على عملية توفير الخدمات الصحية

لم يكن لإضراب اتحادات الصحة الفلسطينية المحلية تأثير كبير على عملية توفير الخدمات في أقسام العناية بالصحة الأولية من الناحية الكمية إذ أن معظم الأشخاص يسعون لتلقي خدمات العناية الصحية خلال الفترات الصباحية المبكرة و عدد قليل منهم يسعى لتلقي هذه الخدمات في فترة بعد الظهر. و لكن جودة هذه الخدمات غير عالية. فممنذ بداية الإضراب، تدهورت عملية توفير خدمات تشخيص الأمراض و تلك المقدمة في العيادات الخارجية في أقسام العناية بالصحة الأولية لأن الأشخاص يكتظون في الأقسام في وقت مبكر لتلقي الخدمات المطلوبة. و هؤلاء الغير قادرين على الحصول على الخدمات في المواعيد الصباحية و يحتاجون إلى طبيب متخصص يتم حرمانهم من الوصول إلى الخدمة الصحية التي يحتاجون إليها. في المستشفيات، كان هناك انخفاض في عملية توفير خدمات تشخيص الأمراض و العمليات الجراحية و العيادات الخارجية خلال فترة الإضراب. و يتم فقط إجراء العمليات الجراحية الطارئة و تعليق كافة العمليات الاختيارية. لم تتأثر عملية الإدخال إلى المستشفيات بشكل كبير بما أن معظم الحالات التي يتم إدخالها إلى أي مستشفى تكون في حالة طارئة، و هي الخدمة التي يستمر توفيرها خلال فترة الإضراب. أما عملية توفير خدمات المراجعة للمرضى الذين تم إدخالهم إلى المستشفى فقد تأثرت بشكل أكبر من الناحية النوعية بدل من الكمية.

يعبر صندوق الأمم المتحدة للسكان عن قلقه الشديد تجاه النتائج الكامنة على إمكانية الوصول إلى خدمات الصحة التناسلية العالية الجودة في غزة نتيجة للإضراب. و الانخفاض في ساعات العمل اليومية سيؤثر على جودة الخدمات المرتبطة بالعناية بالمرأة الحامل و ما بعد الولادة، مما سيؤثر على النساء الحوامل و ربما يؤدي إلى ارتفاع كبير في نسبة الإسقاط اللاإرادي للجنين و نتائج صحية خطيرة على الأمهات و الأطفال. و ذكر صندوق الأمم المتحدة للطفولة أن برنامج التوعية التعليمي الذي يستهدف الأمهات خلال فترة التطعيم تأثر نتيجة للإضراب. فلا يتم توصيل الرسائل التعليمية بشكل ملائم بما أن الممرضات تحاول توفير خدمة التطعيم لكافة الأطفال قبل حلول موعد الإضراب. كما لا يتم توزيع فيتامين أ و ه على الأطفال.

تعهد صندوق الأمم المتحدة للسكان المستمر في دعم احتياجات الصحة التناسلية

يستمر صندوق الأمم المتحدة للسكان في مسيرته لدعم احتياجات RH للحفاظ على جودة خدمات RH. و قام الصندوق مؤخرا بتزويد وزارة الصحة بمعدات و سلع RH بالإضافة إلى جهاز الأشعة فوق الصوتية و مائدة للعمليات الجراحية و أسرة (عدد 6) للفحص النسائي و 14 ميزان لقياس الوزن و الطول و معدات لتوسيع و كحت الرحم و 14 جهاز لرصد نبض القلب و موانع للحمل. كما قام صندوق الأمم المتحدة للسكان بتزويد شركائه في جباليا و مراكز صحة نساء البريج 700 أداة صحية لتستخدم في الحالات الطارئة. و الصندوق يسعى حاليا إلى تدبير أدوية RH و معدات يتم استخدامها مرة واحدة بالإضافة إلى أدوية التخدير لوزارة الصحة بقيمة 450000 دولار أمريكي.

إمكانية وصول سكان غزة إلى خدمات العناية الصحية في الخارج

نظرا للإغلاق المفروض على المعبر الحدودي في رفح، يبقى المخرج الوحيد للمرضى الذين يتم تحويلهم لتلقي العلاج في الخارج هو حاجز إيريز الإسرائيلي. و تشير البيانات التي يتم جمعها شهريا أنه تم الموافقة على حوالي 90% من الطلبات التي تم تقديمها لعبور إيريز، أما بقية الطلبات، فقد تم رفضها لأسباب أمنية. لا يزال هناك قلق حول حوادث التأخير للحالات التي يتم تحويلها إلى الخارج. و بما أن هناك غياب في البيانات الدقيقة حول هذه المسألة، في شهر آب، تلقى طفل عمره عام واحد يعاني من مشاكل في القلب تصريحاً من الإسرائيليين لعبور إيريز برفقة أبيه و التوجه إلى مستشفى يوفر العناية لمثل حالته في إسرائيل. في اليوم الأول تم منع المريض من العبور، و حاول أباه في اليوم الثاني و لكن الطفل توفي و هو ينتظر الإذن لدخول إسرائيل.

الأمن الغذائي و الزراعة

"يتوفر الأمن الغذائي عندما يحصل جميع الناس، في جميع الأوقات، على ما يكفي من أغذية آمنة و مغذية لتلبية احتياجاتهم التغذوية اللازمة لممارسة حياة ملؤها النشاط و الصحة."

بتواجد معظم المواد الغذائية في أسواق غزة، ارتفعت حوادث التأخير الاقتصادية و أصبحت السبب الأول و الوحيد الذي يساهم في انعدام الأمن الغذائي لدى الخمس الأشد فقرا بين سكان قطاع غزة.

و يبين مسح السوق الذي أجري على قطاع غزة أن كافة السلع الغذائية الأساسية موجودة في السوق، و كان هناك ارتفاع ملحوظ في سعر طحين القمح مقارنة مع الشهر الماضي. و يبين المسح وجود ارتفاع مستمر في سعر طحين القمح بنسبة 7%. كما يبين السوق ارتفاع ملحوظ في سعر طحين القمح و الأرز بنسبة 32% و 25% على التوالي مقارنة مع شهر آب 2006.

كما يبين مسح السوق الذي أجري على الضفة الغربية أن كافة السلع الغذائية الأساسية موجودة في السوق و كان هناك تغيير ملحوظ في الأسعار مقارنة مع الشهر الماضي. فقد ارتفعت أسعار طحين القمح و الأرز بنسبة 47% و 17% على التوالي مقارنة مع شهر تموز 2007. و نسب التجار هذا الارتفاع إلى ارتفاع الأسعار في الأسواق الدولية. يبين مسح السوق ارتفاع ملحوظ في أسعار طحين القمح و الأرز بنسبة 23% و 17% على التوالي مقارنة مع شهر آب 2006.

في شهر تموز 2007، وصل معدل صيد الأسماك إلى 316.5 طن، مقارنة مع 100 طن خلال الشهر نفسه في العام الماضي (بسبب منع السلطات الإسرائيلية لممارسة عملية الصيد على ساحل غزة من 25 حزيران لغاية 24 تشرين الأول). و بالرغم من ارتفاع منتج الصيد بالمقارنة مع العام السابق، يضطر صيادي الأسماك إلى بيع الأسماك في السوق المحلي و بأسعار منخفضة بسبب تجميد عملية التصدير التي تمنعهم من تسويق منتجاتهم في إسرائيل و الضفة الغربية. 80% من منتج الأسماك يضم سمك الساردين الصغير بسعر 9 شيقل للكغم. و نتيجة التجميد الحالي لعملية التصدير، يخسر قطاع الأسماك 2 طن متري من الأسماك المصدرة بقيمة 32000 دولار أمريكي يوميا.

ارتفع إجمالي المواد الغذائية المستوردة بنسبة 50% بالمقارنة مع شهر تموز 2007. و ارتفع إجمالي كمية طحين القمح المتسورد بنسبة 18% بالمقارنة مع شهر تموز 2007.

ملاحظات ميدانية من قطاع غزة:

- منذ استلام حماس للسلطة، انحصرت إمكانية وصول السلع إلى غزة إلى المواد الغذائية و الطبية و الزراعية و المواد الأخرى الضرورية. لا يتم استيراد المواد الخام و قطع الغيار اللازمة لتشغيل الاقتصاد و البنية التحتية بالمستوى المطلوب بسبب القيود الحالية، و لم تكن هناك أية صادرات من غزة. نتيجة لذلك، الصناعة في غزة أخذت في التدهور و يتأثر المزارعين و الصيادين و العمال بشكل كبير من جراء البطالة و ضياع الدخل.
- معبر كارني مغلق و يعمل المعبر من خلال الحزام الناقل خارج المعبر، مرتين في الاسبوع.
- من خلال الزيارات إلى السوق تبين وجود ارتفاع في نسبة الفقراء الذين يشترون المواد الغذائية عن طريق الائتمان و هؤلاء أصبحوا يشترون المواد الغذائية الأقل رغبة و تغذية. بالإضافة إلى ذلك، ترتفع نسبة الدين لدى الزبائن الفقراء و التجار الصغار.
- وفقا لوزارة الصحة، خلال الأشهر الثلاثة الماضية، لم يكن هناك تصدير للأسماك من غزة إلى إسرائيل أو الضفة الغربية.

المياه و الصحة

خلال شهر آب، تم حجز المواد المستهلكة الأساسية (الديزل، الكلور، قطع الغيار، مواد أنابيب المياه) المحتاجة لبناء و ترميم تسهيلات المياه و الصحة في قطاع غزة على الحدود الإسرائيلية. و أدى هذا الوضع إلى تعطيل فعالية إنتاجية المياه و أقسام التوزيع و عمليات سدود الأراضي الصحية.

تشير تحاليل المعلومات حول المياه و الصحة لشهر آب 2007 إلى الاتجاهات التالية:

- تم توفير معدل 67 لتر للشخص الواحد يوميا في الضفة الغربية و 55 لتر للشخص الواحد يوميا في قطاع غزة.
- ارتفعت نسبة المياه المتوفرة بنسبة حوالي 7% في الضفة الغربية، و انخفضت بنسبة حوالي 13% في قطاع غزة مقارنة مع معدل المياه المتوفر في شهر تموز 2007.
- عدد العائلات المرتبطة بشبكة المياه و التي تقوم بتسديد فواتيرها ارتفع في الضفة الغربية (36% مقابل 33% خلال شهر تموز 2007 بمعدل 35% لعام 2006) و بقي على ما هو في قطاع غزة انطلاقا من شهري حزيران و تموز 2007 (2% منذ شهر نيسان 2007 و معدل 4% لعام 2006).
- بقي معدل قيمة المياه المخزونة للمجتمعات التي لا يتم خدمتها نفسه في قطاع غزة (35 شاقل لكل متر مكعب) و ارتفع قليلا في الضفة الغربية (16 شيقل لكل متر مكعب مقارنة مع 15 شيقل لكل متر مكعب في شهر تموز). و لكن هذه المعدلات لا تظهر تراوح الأسعار، و خصوصا في الضفة الغربية، حيث قد يقوم الأشخاص القائمين في المناطق النائية بدفع ثلاثة أضعاف المبلغ نتيجة للمسافات الطويلة التي يجب على الشاحنات قطعها بسبب الإغلاق و التقلبات الموسمية.
- منذ شهر شباط 2007، لم يكن هناك أي تغيير في نسبة الدخل الشهري الذي تصرفه العائلة الواحدة على الخدمات الصحية.

التعليم

- أعلنت وزارة التربية و التعليم العالي أن 1 أيلول سيكون اليوم الدراسي الأول للعام الدراسي 2007-2008 في قطاع غزة و الضفة الغربية. و تم إلغاء يوم السبت كيوم عطلة للمدارس (يوم السبت هو يوم عطلة للمسؤولين العاملين في وزارة التربية و التعليم العالي و المديرية التعليمية المختلفة). و استجابة لذلك، دعى اتحاد المعلمين إلى إضراب رسمي للاحتجاج على خسارة يوم السبت كيوم عطلة. و دام هذا الإضراب يوم واحد إلى أن تم الوصول إلى اتفاق مع وزارة التربية و التعليم العالي. بعد إجراء المفاوضات بين الاتحاد و وزارة التربية و التعليم العالي، وافقت الأخيرة على تعيين يوم السبت كيوم عطلة للمعلمين باستثناء هؤلاء المعلمين العاملين في المدارس التي تعمل بدوامين (35 مدرسة في الضفة الغربية). يعمل المعلمون في قطاع غزة 6 أيام كاملة في الأسبوع.
- وفقا لوزارة التربية و التعليم العالي، بتاريخ 6 آب، تم إقالة مساعد الوزير الدكتور محمد أبو شقير، الموظف في مكتب وزارة التربية و التعليم العالي في غزة، وفقا لتعليمات من مكتب الرئيس. و الدكتور أبو شقير من بين عدة مسؤولين في وزارة التربية و التعليم العالي الذين تم إقالتهم في الضفة الغربية و قطاع غزة. و أدى هذا الأمر إلى خلق ارتباكات إضافية على عملية تنفيذ المشاريع مع وزارة التربية و التعليم العالي و زاد من تعقيد البيئة العملية.
- انطلقت حملة "العودة إلى المدارس" التابعة لوزارة التربية و التعليم العالي و صندوق الأمم المتحدة للطفولة في أواخر شهر آب، و هدفت إلى استعادة 65000 طفل و 1375 معلم. و كجزء من هذه المبادرة، قام صندوق الأمم المتحدة للطفولة بتزويد المعلمين بلوحات عمل علاجية و معدات مساعدة للتعليم في داخل الصف، دفاتر ملاحظات للأطفال، قرطاسية للمعلمين و الصفوف و معدات ترفيحية.
- بتاريخ 3 آب، دخلت دبابتان للجيش الإسرائيلي إلى مدرسة الشوقة الابتدائية للبنين و البنات و التابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين، و قامت بتخريب ممتلكات المدرسة بعد هدم البوابة الأساسية و هدم جزء من الجدار المحيط بالمدرسة. في تمام الساعة 15:55، قام أعضاء من حركة الجهاد الإسلامي بإطلاق قذيفة على الجنود الإسرائيليين في داخل المدرسة و هدم جزء من الجدار المحيط بالمدرسة (رفع).
- بتاريخ 6 آب، قام مستوطنون إسرائيليون من مستوطنة بيت هاداسا في منطقة د2 في مدينة الخليل بحرق كومة من الأثاث القديم و الأوراق على البوابة الرئيسية من مدرسة قرطبة التي تقع بالقرب من المستوطنة.

المصادر و الأساس المنطقي

هناك ثلاثة عوامل أدت إلى زيادة سوء الحالة الإنسانية في المناطق الفلسطينية المحتلة: 1. غياب الحماية للمدنيين و العنف المتصاعد 2. ازدياد القيود على حرية الحركة 3. الأزمة المالية والمؤسساتية التي تواجهها السلطة الفلسطينية في أعقاب انتخاب حركة حماس في المجلس التشريعي الفلسطيني في شهر كانون الثاني 2006.

منذ عام 2002، يعمل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية على مراقبة و تقرير ظواهر الوصول و الحماية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل شهري. و لكن نتيجة للتدهور الحاد للوضع الإنساني في عام 2006، قررت وكالات الأمم المتحدة و المنظمات غير الحكومية المشاركة في عملية المناشدة الموحدة لعام 2006، إصدار هذا التقرير الشهري لمراقبة التطورات وفقا لمؤشرات إنسانية أساسية في القطاعات التالية: الحماية، حماية الطفل، الحالات الاجتماعية – اقتصادية، الصحة يضمن الدعم النفسي، تأمين الغذاء، الزراعة، التعليم، المياه ومياه الصرف الصحي. يشمل هذا التقرير أيضا معلومات متعلقة بالقيود على الحركة، المؤشرات الإنسانية وكذلك مراقبة عملية تنفيذ التزامات برتيني لعام 2002.

يعمل عدد المرصد الإنساني الحالي على استخدام قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، القانون الإنساني الدولي، و اتفاقية المرور و التنقل كمقياس لمراقبة مؤشرات الوصول و الحماية. أيضا عملت القطاعات على إعداد مبادئ إنسانية موجهة كقاعدة للرصد و قامت بتطوير مؤشرات تستطيع رصد الحالة الإنسانية في أزمة مطولة كذلك في المناطق الفلسطينية المحتلة.

يستخدم المرصد الإنساني كلاً من المؤشرات الإنسانية التي يمكن قياسها و الملاحظات الميدانية المثبتة و التقارير حول الحالة الاقتصادية الاجتماعية و الإنسانية في المناطق الفلسطينية المحتلة لتحليل الوضع الإنساني. تتمكن هذه الأساليب من توفير تقديرات مختلفة للوضع. تبين المؤشرات الإنسانية التغيرات البعيدة الأمد و الاتجاهات من شهر إلى آخر. كما توضح الملاحظات الميدانية علامات التوتر التي قد تشير إلى تغيرات مستقبلية في الحالة بشكل عام. توفر التقارير المعلومات حول مواضيع معينة أو توفر لمحات عامة أكبر حول الحالة في المناطق الفلسطينية المحتلة.